اليمن

## عدن ساخطة على «الشرعية» و«التحالف»:
# إجراءات ووعود لا تكبح الغضب

تحاول حكومة الرئيس المستقيل، مسنودةً من قبل السعودية، تدارك الغضب المتصاعد في عدن والمحافظات المجاورة لها، بإجراءات اقتصادية تستهدف بالدرجة الأولى وقف تدهور سعر الصرف. لكن تلك الإجراءات لا تبدو أكثر من وصفة مُجرّبة لمصافحة الأزمة بدلاً من حلّها، فضلاً عن أن الوعود السعودية المتكررة في هذا الإطار ثبُتت لا صدقيتها

لا يبدو أن الإجراءات المستعجَلة التي اتخذتها، أخيراً، حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، ومعها الخطوات السعودية الجديدة في الاتجاه نفسه، ستفلح في كبح فورة الغضب الشعبي في مدينة عدن (جنوباً) على تردي الأوضاع المعيشية، والانهيار المتواصل في سعر العملة اليمنية، إذ يستشعر أهالي المدينة، الذين باتوا يخرجون في تظاهرات شبه يومية احتجاجاً على سياسات حكومة هادي وممارسات «التحالف»، أن تلك

> اعلنت كبرى شركات الصرافة في عدن إضرابها عن العمل ليومين

الخطوات «العلاجية» لا تعدو كونها مُخدِّراً لتسكين السخط، لن ينفع في تطويق جذور الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وإيقاف الانحدار المتسارع منذ أعلن عمّا سُمّي «تحرير» عدن وبقية المحافظات المجاورة لها. يوم أمس، شهدت مديرية المعلا استمراراً لسلسلة تحركات تصاعدت وتيرتها منذ أواخر الأسبوع الماضي. ورفع المشاركون في التظاهرة شعارات مُنَدِّدة بارتفاع الأسعار وتهاوي الريال اليمني إلى مستويات غير مسبوقة بلغت خلال الساعات الأخيرة 560 ريالاً للدولار الواحد. وكانت المعلا، ومعها مديريتا الشيخ عثمان ودار سعد، شهدت في الأيام القليلة الفائتة احتجاجات مماثلة، بدا لافتاً أن المشاركين فيها لم يقْصروا هتافاتهم الغاضبة على جهة بعينها من بين الجهات المتصارعة على النفوذ في عدن، بل وزّعوها في أنحاء متضادة من بينها «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي لأبو ظبي الذي يحاول ركوب موجة الاحتجاجات، وتجييرها لمصلحة تحقيق أهدافه السياسية.

هذا الغضب لم تجد حكومة أحمد عبيد بن دغر إزاءه إلا اجترار سياستها المكرورة في «معالجة الداء بالداء»، نموذج من ذلك إقدامها، مساء الاثنين، على نشر صور لأوراق نقدية جديدة تعتزم ضخها في السوق خلال الفترة المقبلة، بعدما عمدت إلى طباعتها أخيراً من دون غطاء. خطوة يرى فيها خبراء اقتصاديون إمعاناً في إغراق الأسواق بكتل إضافية من العملة المطبوعة، في استمرار للإدارة العشوائية لعمليات البنك المركزي. وترافقت تلك الخطوة مع استئناف حملة لإغلاق محلات الصرافة العاملة من دون ترخيص، توازياً مع إغلاق محالّ تجارية تُبيع بضاعتها بأسعار مبالغ فيها. لكن الإجراءات المتقادمة وغيرها لم تفلح في وقف تدهور سعر صرف العملة اليمنية، والذي دفع بكبرى شركات الصرافة في عدن («عدن للصرافة») إلى إعلان إضراب عن العمل يومي الثلاثاء والأربعاء، لتبادر على إثرها شركات أخرى (من بينها «العمقي وإخوانه للصرافة») إلى إغلاق فروعها في جميع المناطق اليمنية.

عجز حكومة بن دغر عن تدارك الأزمة المتفاقمة في ما تُسمّى «المحافظات المحرَّرة»، دفع السعودية إلى المسارعة في محاولة إنجادها. إذ أعلن السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، أول من أمس، عن توجيهات ملكية بـ«منح محطات الكهرباء في الجمهورية اليمنية مشتقات نفطية بقيمة 60 مليون دولار لتشغيلها على مدار الساعة». وقال آل جابر إن هذه «المنحة ستساهم في شكل كبير في تحسين الوضع الاقتصادي في اليمن، وتعزيز سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الصعبة». لكن، وعلى ضوء التجارب «الإنقاذية» السابقة مع السعودية، يمكن القول إن «المكرمة» الجديدة قد لا تكون أكثر من «حركة إعلامية» لكبح جماح السخط الأهلي المتصاعد. وما المصير الذي آلت إليه وديعة المليازي دولار التي أعلنت الرياض تقديمها لـ«مركزي عدن» في شباط/ فبراير الماضي إلا دليل واضح على صحة ذلك التقدير؛ إذ لا تزال الوديعة المذكورة مُجمَّدة، بعدما عمدت المملكة إلى تقييدها بسلسلة شروط حالت دون استخدامها في تحسين القيمة الشرائية للريال اليمني. حقيقة ذكّر بها أمس رئيس «اللجنة الثورية العليا» التابعة لـ«أنصار الله» محمد علي الحوثي، قائلاً في تعليقه على «منحة المشتقات النفطية» إن «السعودية تمارس الكذب على الشعب اليمني دبلوماسياً، وتبيع الوهم في تصريحات جوفاء غير صحيحة».

تواصل حكومة هادي عمليات طباعة كتل نقدية جديدة من دون غطاء

إزاء تلك المعطيات، تظهر الاحتجاجات الشعبية في عدن مُرشّحةً للاستمرار والتصاعد، خصوصاً أن المشاركين فيها يؤكدون مضيّهم في تحركاتهم حتى تحقيق مطالبهم، فضلاً عن أن خطواتهم تردفها خطوات مماثلة في بقية المحافظات الجنوبية، وعلى رأسها حضرموت وشبوة والضالع. ومن هنا، يرى البعض في الموجة الجديدة من الاحتجاجات «الشرارة الأولى لبداية موجة غضب ستلتهم الغزاة وتدحض مشاريعهم الهدامة» على حد تعبير محافظ عدن المعيّن من قبل حكومة الإنقاذ في صنعاء، طارق مصطفى سلام. لكن التحركات، التي لم تأتِ هذه المرة استجابة لدعوات كيانات سياسية، تبدو محفوفة بخطر الالتفاف عليها من قبل التشكيلات الموالية لأبو ظبي، والتي ترتفع الأصوات المضادة لها هي الأخرى، مع تزايد أعداد القتلى المتحدرين من المحافظات الجنوبية في معارك الساحل الغربي، ووقوع آخرين أسرى بيد «أنصار الله»، مثلما أظهرت مشاهد نُشرت أول من أمس لعملية الاستدراج الأخيرة في مديرية الدريهمي (جنوب مدينة الحديدة). وعلى رغم ما تؤكده الحقائق المتقدمة من هشاشة وتضاؤل نفوذ «الانتقالي»، إلا أن الأخير لا يزال «يسعى لركوب الموج، وتزعم الاحتجاجات الشعبية في مدينة عدن بهدف تحريكها بالشكل الذي يحقق أهداف المحتل» وفق ما حذر منه أمس طارق سلام، مُشدداً على «ضرورة حماية المدنيين من الأخطار التي قد يواجهونها بسبب استبداد قوى المحتل وأدواته».

(الأخبار)

الجزائر

## منع مواطنين لحفلات فنية **عودة الجدال العلماني ـ الإسلامي**

نَدّد قادة سياسيون في الجزائر بإقدام مواطنين على منع مهرجانات غنائية في عدد من المحافظات وعدّ بعضهم ذلك دليلاً على «تصاعد الظلامية» في المجتمع، فيما احتجّ آخرون على هذا التوصيف، وأشاروا إلى أن غاية بعض الشباب كانت نبيلة لتنبيه السلطات إلى وجود أولويات أخرى ينبغي الالتفات إليها

الجزائر ـ **محمد العيد**

قبل نحو أسبوع، في محافظة ورقلة الواقعة على بعد 700 كلم جنوبي شرق العاصمة الجزائر، أبطلت مجموعة من المتظاهرين حفاً فنياً لـ«كادير الجاباني» أحد أشهر مطربي أغنية الراي الجزائرية، بحجة أن محافظتهم التي يعاني سكانها بطالة خانقة وتدنياً كبيراً في الخدمات والبنى التحتية، تحتاج إلى صرف أموالها في ما يخفف عن السكان معاناتهم اليومية، لا على ترف الحفلات الفنية. هذا المنطق، راق مواطنين في محافظات أخرى، حاولوا تعطيل مهرجانات وحفلات فنية، على غرار محافظة سيدي بلعباس التي ينظم فيها سنوياً مهرجان الراي ومستغانم غربي البلاد.

وعلى الرغم من محدودية عدد المتظاهرين الرافضين لإقامة الحفلات الفنية، إلا أن تكرار هذا الحدث وامتداده إلى محافظات عدة، جعله بمثابة الظاهرة، فاشتعل جدال أيديولوجي وسياسي على إثره بين محذّر من إعادة إحياء أفكار معادية للفن والثقافة في المجتمع، ومهوّن من ذلك، باعتبار ما يجري غضباً ظرفياً بسبب تدهور مستوى المعيشة، فيما أثنى بعض رموز التيار المحافظ على عمل هؤلاء الشباب، باعتبارهم منعوا إقامة حفلات فاسدة على حدّ تعبيرهم.

وجاءت أقوى الردود من الوزير الأول والأمين العام لثاني أكبر حزب في الموالاة، أحمد أويحيى، إذ وصف ما جرى بعمليات الفوضى والشغب التي يعاقب عليها القانون. وأوضح أن منع حفلات غنائية يهدد أصحابه بالسجن، إلا أن الدولة كانت رحيمة ولم تلجأ إلى هذا النوع من الردع. ويحتفظ أويحيى في قضايا الاحتجاجات بموقف صارم، إذ يؤكد في كل مرة أنه ينبغي اللجوء إلى الأساليب القانونية والابتعاد عن الفوضى.

يتصدر الصراع في الغالب على مواضيع البرامج الدراسية وهوية المجتمع (أرشيف)

من جانبها، نددت زعيمة حزب العمال لويزة حنون، بشدة بمنع إقامة حفلات غنائية. وذهبت بعيداً في تحليلها، حين قالت إن ذلك يشير إلى «تصاعد الظلامية» في الجزائر، ويعيد إلى الأذهان بدايات سنوات التسعينيات، حيث كان بعض أنصار التيار الإسلامي المتشدد يمنع إقامة الحفلات، بحجة أنها مخالفة للدين. وانتقدت المرشحة الرئاسية السابقة تهاون وزارة الثقافة في التنديد بظاهرة منع إقامة المهرجانات الفنية، وورات أنّ موقفها ضعيف ومتأخر، في وقت ينبغي فيه التنديد بشدة بهذه السلوكات. لكن حنون التي تتبنى خطاباً اشتراكياً يدافع عن ضرورة توفير الدولة للخدمات العامة، أوضحت أنها لا تقف ضد احتجاجات المواطنين على ظروفهم الاجتماعية، قائلة إنها تحتج فقط على من يستغلّ حالة الضيق العامة في البلاد من سياسات الحكومة التقشفية ليحارب الفن والثقافة في البلاد.

عكس هذا الخطاب، قلّلت أحزاب التيار الإسلامي مما اعتبرته تهويل التيار العلماني في الجزائر لمنع حفلات فنية. وأبرز رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، في تصريحات الصحفية، أن ما يريده الشباب الغاضب هو الالتفات إلى قضاياهم الرئيسية في الشغل والصحة والتعليم والمرافق العامة. ورأى أن هؤلاء عبّروا بعفوية عن مطالبهم من دون أن تكون لهم انتماءات معيّنة لتيارات دينية. أما زعيم جبهة العدالة والتنمية، عبد الله جاب الله، فقد دافع عن حق المواطنين في رفض كل ما يفسد دينهم على حدّ قوله، في تجمع أخير لحزبه.

وليست المرة الأولى في الجزائر التي يشتعل فيها جدال أيديولوجي بين أنصار التيار الإسلامي والتيار العلماني أو الحداثي، حيث يتمحور الصراع في الغالب على مواضيع البرامج الدراسية وهوية المجتمع وحرية الإبداع والكتابة من دون قيود. ويُعَدّ قطاع التعليم إحدى أبرز ساحات الصراع، حيث يدافع العلمانيون بشدة عن الإصلاحات التي تقوم بها وزيرة التربية والتعليم نورية بن غبريط، باعتبارها ترمي إلى «تحديث» المدرسة الجزائرية، فيما يواجهها الإسلاميون والعروبيون بقوة ويتهمونها بمحاولة تغريب المدرسة وسلخها عن الجذور الإسلامية. كذلك تثير كتابات أو روايات من حين لآخر، الجدل نفسه، وكان آخرها رواية «ميرسو تحقيق مضاد» للكاتب كمال داود الذي أصدر فيه أحد قادة التيار السلفي في الجزائر فتوى بتكفيره، بسبب احتواء هذه الرواية على مقاطع مسيئة إلى الدين على حد وصفه. وقد أصدرت العدالة الجزائرية حكماً لمصلحة كمال داود بعد رفعه لدعوى قضائية ضد الداعية السلفي.



العراق

## وزراء ومسؤولون إلى «النزاهة»:
# العبادي متمسّك بولاية ثانية

يستحثّ رئيس الوزراء العراقي الخطى نحو نيل ولاية ثانية في أكثر من اتجاه. قراره إحالة مسؤولين سابقين على «هيئة النزاهة»، الذي يُتوقّع أن تعقبه قرارات مماثلة أخرى، لا يبدو بالنسبة إلى الكثيرين خارجاً عن هذا السياق. شأنه شأن إجراءات أخرى كرّت سبحتها منذ خطبة «المرجعية» الشهيرة

بغداد ـ **سعد الحمود**

صدَّق رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، على إحالة 3 وزراء سابقين، و12 مديراً عاماً، ومدير لمصرف أهلي، على «هيئة النزاهة» بتهم فساد متعددة، في خطوة فُسِّرت بأنها محاولة متجددة لاسترضاء الشارع الغاضب. ويأتي القرار في وقت تستمرّ فيه التظاهرات والاعتصامات المفتوحة في المحافظات الجنوبية، المُندِّدة بسوء الخدمات وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة، رغم اتخاذ الحكومة الاتحادية حزمة من الإجراءات «الإصلاحية» كـ«سحب يد» وزير الكهرباء قاسم الفهداوي، بهدف استيعاب النقمة الشعبية. غير أن تلك الإجراءات باءت بالفشل، بل زادت من حدة السخط الشعبي، مع دخول بعض الاعتصامات المفتوحة أسبوعها الثاني.

مستشار العبادي، إحسان الشمري، أكد، في تغريدة على «تويتر»، وجود «ملفات أخرى على الطريق»، فيما كشفت مصادر مطلعة أن رئيس الوزراء المنتهية ولايته سيصدر قرارات بـ«سحب يد» ثلاثة وزراء ومحافظَين اثنين، لتجديد «التزامه» مواقف المرجعية الدينية (آية الله علي السيستاني) الداعية إلى القضاء على الفساد ومحاسبة الفاسدين من جهة، والتشديد أيضاً على أن شخصه يتلاءم مع «معايير المرجعية» الخاصة بالحكومة المقبلة ورئيسها من جهة أخرى.

وخلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي، قال العبادي إنه «جرى التوجيه بإحالة وزيرين سابقين من الصناعة والتربية على هيئة النزاهة، إضافةً إلى مديرين عامين في قضية بناء المدارس»، مضيفاً أن «الحكومة لن تتوقف عن ملاحقة الفساد، وهناك قائمة جديدة من الفاسدين ستصدر قريباً». وأشار إلى أن «المرجعية الدينية لها دور مهم، وخطابها يساعد في محاربة الفساد»، معتبراً أن «الاستثمار وخلق فرص عمل مرتبطان بالثقة في النظام السياسي».

وفي هذا السياق، كشفت مصادر سياسية أن «العبادي أحال مجموعة من الأسماء الكبيرة والمعروفة على هيئة النزاهة، ضمن برنامج مكافحة الفساد، منهم وزير التربية السابق (في حكومة نوري المالكي الثانية 2010 - 2014) ورئيس اللجنة المالية النيابية النائب محمد تميم». وبيّنت المصادر، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «المحالين الثاني والثالث على هيئة النزاهة هما وزير الإعمار والإسكان السابق (المقال في حملة الإصلاح وتشكيل حكومة التكنوقراط) محمد صاحب الدراجي، ووزير الصناعة والمعادن السابق (في حكومة نوري المالكي الأولى 2006 - 2010) أحمد ناصر الكربولي، الذي أصدرت محكمة الجنح في بغداد (المختصة بقضايا النزاهة والجريمة الاقتصادية وغسل الأموال) حكماً بحقه قضى بسجنه أربع سنوات (استناداً إلى أحكام المادة 341 من قانون العقوبات)». وأضافت المصادر أن «المحالين على النزاهة لا ينتمون إلى حزب الدعوة الحاكم»، مشيرةً إلى أن «العبادي سيصدر قراراً جديداً بسحب أيدي وزراء جدد، بينهم وزير التربية محمد إقبال الصيدلي، ووزيرة الصحة عديلة حمود، ووزير النقل كاظم فنجان الحمامي، إضافةً إلى محافظي البصرة أسعد العيداني، وميسان علي دواي، وأمينة بغداد (ذكرى علوش)»، فيما أكد قانونيون «عدم القدرة على إقالة أي وزير يشغل منصبه حالياً، لعدم وجود برلمان في الوقت الراهن».

> من بين المحالين على «النزاهة» وزيرا التربية والصناعة السابقان

العبادي: الاستثمار وخلق فرص عمل مرتبطان بالثقة في النظام السياسي (أرشيف)

بدوره، يرى المحلل السياسي، وائل الركابي، أن «العبادي لم يقدم إلى النزاهة إلا ملفات بعض المسؤولين عن تلكؤ بناء عدد من المدارس، وهذا قرار لم يرتقِ إلى مستوى مطالبات المرجعية و المحتجين، وحتى لو كان صحيحاً أنّه صدّق على إحالة وزراء أو نواب على النزاهة، فهذا قرار وإجراء جاء متأخراً»، متسائلاً في حديثه إلى «الأخبار»: «أين كان العبادي في السنوات الأربع الماضية». ويربط الركابي خطوة العبادي، رغم انقضاء ولاية حكومته المشغولة حالياً بتصريف الأعمال، بالتلويح مع غياب البرلمان، بسعي الرجل وحرصه على نيل «الولاية الثانية... بأي شكل من الأشكال، حتى وإن كانت حلوله ترقيعية»، مُتوقّعاً «فشله في نيل مراده بالولاية الثانية، لأن المرجعية رسمت صورة الحكومة المقبلة وشخص رئيسها أيضاً، وعليه فإن العبادي بات خارج الحسابات، بل إن أي رئيس وزراء سابق شغل هذا المنصب لن يناله مجدداً».

رؤية الركابي تتلاقى مع رؤية النائبة السابقة، والقيادية في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، ريزان شيخ دلير، التي ترى أن «هدف العبادي الحالي هو الحصول على منصب رئيس الوزراء مجدداً، إلا أن محاولته هذه هدفها إرضاء الجماهير والمرجعية»، متسائلة أيضاً في حديثها إلى «الأخبار»: «أين كان خلال فترة حكومته؟»، لتعود وتردّ على سؤالها بالقول إنها «محاولة فاشلة، ونتائجها معروفة ومحسومة، لأن الفترة الحالية بلا برلمان وانفراد بالقرار». وأضافت أن «فؤاد معصوم وحيدر العبادي يصدران توجيهات لا فائدة منها، لأرضاء المتظاهرين والمرجعية، وامتصاص غضب الشارع، وخلق جوّ إعلامي ليس أكثر».

تقرير

## السعودية تحشد ضد كندا... والولايات المتحدة تراوغ

> تكرار الحادث وامتداده إلى محافظات عدة، جعلاه بمثابة الظاهرة

في اليوم التالي لأزمتها المتصاعدة مع كندا، وكما هو دأبها عند كل اختبار تضع نفسها فيه، حشدت السعودية كل طاقاتها الداخلية والخارجية لتأييد «حربها» الدبلوماسية والتجارية على أوتاوا، على خلفية انتقادات وجّهتها الأخيرة إلى تعامل الرياض مع النشطاء الحقوقيين. وخلافاً لما كانت تأمله المملكة من تفاعل إيجابي مع خطواتها الترهيبية يتخذ أقله شكل الصمت، جاءت الردود الدولية مائلةً على نحو إلى الكنديين، من دون أن تبلغ، خصوصاً على المقلب الأميركي، حدّ توجيه تأنيب إلى السعوديين.

وجدّد مجلس الوزراء السعودي، أمس، «رفض المملكة المطلق والقاطع لموقف الحكومة الكندية السلبي والمستغرب»، مدافعاً عن اعتقال النشطاء الذين طالبت السفارة الكندية في الرياض بإطلاق سراحهم، وداعياً إلى «احترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية». وفي الاتجاه نفسه، أتى موقف «هيئة كبار العلماء» التي عدّت التصريح الكندي «تدخلاً سافراً للتأثير في نظام العدالة الجنائية»، قائلة إن الدولة «لا تقيّد تصرفات أحد أو توقفه أو تحبسه إلا بموجب أحكام النظام»، وإن «القضاء في المملكة سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية». وعلى المنوال نفسه، تتابعت مواقف المنظمات الإقليمية المهيمَن عليها سعودياً، كمجلس التعاون الخليجي وجامعة الدولة العربية و«المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة» (إيسيسكو). أما على مستوى الدول، فاصطف كل من السودان والأردن إلى جانب السعودية في «ردع التدخلات المستهجنة في شؤونها الداخلية وعلاقتها بمواطنيها»، و«حقها في تنفيذ قوانينها وأنظمتها»، فيما جاء موقفا الكويت وعُمان أقلّ حماسةً، بإعرابهما عن أملهما في «تجاوز هذا الموقف بين البلدين»، وإن شدّدتا على «عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى». وكانت قطر، من جهتها، قد أبدت تضامنها مع كندا، مُتبرِّئةً من بيان مجلس التعاون الخليجي بهذا الخصوص.

على المقلب الغربي، اجتمع الأوروبيون والأميركيون على التشكيك في الإجراءات السعودية بحق النشطاء الحقوقيين، وكذلك الدعوة إلى تهدئة الخلاف بين «حليفَين مقرّبين»، لكنهم امتنعوا عن توجيه لوم صريح إلى الرياض. وحضّت الولايات المتحدة، على لسان الناطقة باسم وزارة خارجيتها، الحكومة السعودية على «احترام الحقوق القانونية والحريات المعترف بها دولياً والحريات الشخصية، ونشر معلومات حول قضاياها القانونية»، فيما حثّت بريطانيا الطرفين الكندي والسعودي على «ضبط النفس»، مُبدية في الوقت نفسه «قلقها بشأن قضايا حقوق الإنسان في السعودية». وأشارت المفوضية الأوروبية، بدورها، إلى «أننا» نريد فهم المزاعم ضد النشطاء، وضمان حصولهم على محاكمة عادلة»، مُكتفية في تعليقها على الخلاف المستجد بالقول: «نحن نؤيد الحوار». تعليقات ومواقف يبدو أنها لا تزال تراوح في إطار «الدفاع الضعيف»، في أحسن الأحوال، عن حقوق الإنسان في السعودية، بما أن «القضايا الاستراتيجية» المشتركة مع المملكة لم يطاولها أي تغيير، بل سلكت مسار الازدهار منذ اعتلاء محمد بن سلمان سدة الحكم. ولعلّ هذه اللامبالاة، خصوصاً من الجانب الأميركي، هي التي «تشجّع السعودية على مقاومة انتقادات الآخرين»، لكونها تعلم «أن القادة في واشنطن أقل اهتماماً بالتعبير عن معارضتهم لسياساتها الداخلية، أو لأفعالها ضد دول مثل كندا»، وفق ما جاء في تقرير لمركز «ستراتفور» الاستخباري الأميركي تعليقاً على الأزمة.

ومع ذلك، تظلّ الردود الغربية، معطوفةً عليها دعوة المنظمات الدولية وفي مقدمها «أمنستي» إلى «عدم الإذعان للترهيب»، وكسر الصمت الذي استمرّ «لفترة أطول مما ينبغي»، عاملاً مساهماً في إضافة المزيد من القتامة على صورة السعودية في الخارج، وبالتالي «تثبيت مخاوف الشركات، وتقليل معنويات المستثمرين» وفق ما نبّه إليه تقرير «ستراتفور»، مع ما يعنيه هذا الأمر من انعكاسات سلبية على «الإصلاحات» التي يقودها ولي العهد السعودي.

(الأخبار)